

الحمد لله الذي جعلنا من طوائفكم

القول على الفقهية

للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي

١٣٠٧ - ١٣٧٦ هـ رَحِمَهُ اللهُ

اعتنى بها ورثبانياتها وزاد عليها

د. مطلق بن جاسر بن مطلق الجاسر

عضو هيئة التدريس في قسم الفقه المقارن
كلية الشريعة - جامعة الكويت

المقدمة

- ١- أحمدُ ربِّي اللّهُ ذا الجلالِ
- ٢- وبعْدُ فالشيخُ الجليلُ السّعدي
- ٣- في خِدمةِ العِلْمِ قَضَى أَعْوَامًا
- ٤- في الوَعظِ والتّدريسِ والتّأليفِ
- ٥- أنظّمه وكُتِبَ به مُفيدة
- ٦- كَنَظَمِهِ القَوَاعِدَ الفِقهِيَّةَ
- ٧- كم حافظٍ لها وكم مِن دَارِسِ
- ٨- لكنّها تحتاجُ للترتيبِ
- ٩- فرمَتْ ذاكَ مع قصورِ الباعِ
- ١٠- وأرتجى من ربّنا تَعَالَى
- مُصليًا على النبي والآلِ
- رَحِمَهُ اللّهُ المعيدُ المُبدي-
- وَنَفَعَ اللّهُ به الأَنَامَ
- حتى عَدَا كالجَبَلِ المُنيفِ
- في الفِقهِ والآدابِ والعقيدةِ
- حيثُ غَدَتْ كالدَّرَرِ البهيةِ
- في حَلَقِ العِلْمِ وفي المَدَارِسِ
- ولإضافةٍ وللتّهذيبِ
- ومقصدي عمومُ الانتفاعِ
- أن يُصْلِحَ الأقوالَ والأعمالَ

مقدمة الناظم رَحِمَهُ اللّهُ

- ١١- الحَمْدُ لِلّهِ العَلِيِّ الأَرْفَقِ
- ١٢- ذي النِّعمِ الواسِعَةِ العَزِيزَةِ
- ١٣- ثم الصلاةُ مع سلامِ دائمِ
- ١٤- وآله وصحبه الأبرارِ
- ١٥- اعلم هُديتَ أن أفضلَ المِننِ
- ١٦- ويكشِفُ الحَقُّ لذي القُلُوبِ
- وجامِعِ الأشياءِ والمُفَرِّقِ
- والحِكمِ الباهرةِ الكثيرةِ
- على الرّسولِ القُرشيِّ الخاتمِ
- الحائِزي مراتبِ الفخارِ
- علمٌ يُزيلُ الشُّكَّ عنك والدَّرَنُ
- ويُوصِلُ العبدَ إلى المَطْلُوبِ

- ١٧- فاحرص على فهمك للقواعد
١٨- فترتقي في العلم خير مرتقى
١٩- وهذه قواعد نظمها من
٢٠- جزاهم المولى عظيم الأجر
- جامعة المسائل الشوارد
وتقتني سبل الذي قد وُفقا
كُتب أهل العلم قد حصلتها
والعفو مع عُفرانه والبر

القاعدة الكبرى للشريعة

- ٢١- الدين مبني على المصالح
٢٢- فإن تراحم عدد المصالح
٢٣- وضده تراحم المفاسد
- في جلبها والدرء للقبائح
يُقدم الأعلى من المصالح
يُرتكب الأدنى من المفاسد

القواعد الفقهية الخمس الكبرى

القاعدة الأولى: الأمور بمقاصدها

- ٢٤- نيتنا^(١) شرط لسائر العمل
٢٥- وإن تساوى العملان اجتمعا
- بها الصَّلاحُ والفسادُ للعمل
وفُعلَ إحداهما فاستمعا^(٢)

القاعدة الثانية: المشقة تجلب التيسير

- ٢٦- قاعدة^(٣) الشريعة التيسير
٢٧- أسباب تخفيف هي: النقص سفر
٢٨- والخطأ الإكراه والنسيان
٢٩- لكن مع الإلتلاف يثبت البدل
- في كُل أمر نابه تعسير
كذلك جهل مع سقم وعسر
أسقطه معبودنا الرحمن^(٤)
وينتفي التائم عنه والزَّل

(١) التصحيح من الشيخ ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ .

(٢) هذا البيت يشير إلى مسائل التشريك في النية، وهي داخلة في قاعدة «الأمور بمقاصدها» .

(٣) التصحيح من الشيخ ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ .

(٤) هذا البيت مع البيت الذي زدته قبله يحصران أسباب التخفيف في الشريعة، وهي ثمانية :

١- النقص .

٢- السفر .

٣- الجهل .

٤- المرض أو السقم .

٥- العسر وعموم البلوى .

٦- الخطأ .

٧- الإكراه .

٨- النسيان .

٣٠- خَفَّفَ بِتَنْقِيسٍ وَإِسْقَاطٍ بَدَلُ إِبَاحَةٍ قَدَّمَ وَأَخَّرَ فِي الْأَجَلِ^(١)

القاعدة الثالثة: الضرر يُزال

٣١- أزال جميع الضرر والضرارا

٣٢- وليس واجب بلا اقتدار

٣٣- وكل محذور مع الضرورة

ولا محرم مع اضطرار
بقدر ما تحتاجه مسطورة^(٢)

القاعدة الرابعة: اليقين لا يزول بالشك

٣٤- وترجع الأحكام لليقين
فلا يُزيلُ الشكُّ لليقين

من القواعد المندرجة تحت قاعدة: «اليقين لا يزول بالشك»

٣٥- والأصل في مياهنا الطهارة والأرض والثياب والحجارة

٣٦- والأصل في الأبخاع واللحوم والنفس والأموال للمعصوم

٣٧- تحريمها حتى يجيء الحل فافهم هداك الله ما يمل

٣٨- والأصل في عاداتنا الإباحة حتى يجيء صارف صراحة^(٣)

(١) هذا البيت يحصر أنواع التخفيف في الشريعة، وهي:

١- التنقيص، وهو نوعان: التنقيص بالعدد و التنقيص بالهيئة.

٢- الإسقاط.

٣- البديل.

٤- الإباحة.

٥- التقديم والتأخير.

(٢) في نسخة: «مسطورة»، وقد بين الشيخ ابن عقيل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنها أحسن، لتلافي تكرار كلمة

«الضرورة» في الشطرين.

(٣) التصحيح من الشيخ ابن عقيل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

غير الذي في شرعنا المبرور^(١)

٣٩- وليس مشروعاً من الأمور

القاعدة الخامسة: العادة مُحَكِّمة

حكّم من الشّرع الشّريف لم يُحد

٤٠- والعُرف مَعْمولٌ به إذا وَرَدَ

ما لم يُخالف شرعنا أو قُيدا

٤١- هذا إذا قارَن ثم اطرّدا

(١) التصحيح من الشيخ ابن عقيل رَحِمَهُ اللهُ .

من القواعد الفقهية الفرعية

قاعدة: الوسائل لها أحكام المقاصد

٤٢- وَسَائِلُ الْأُمُورِ كَالْمَقَاصِدِ
وَاحْكُمْ بِهَذَا الْحُكْمِ لِلزَّوَائِدِ

قاعدة: يثبت تبعًا ما لا يثبت استقلالاً

٤٣- وَمِنْ مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ فِي التَّبَعِ
يَنْبُتُ لَا إِذَا اسْتَقَلَّ فَوَقَعَ

قاعدة: إذا أدى ما عليه وجب له ما جعل عليه^(١)

٤٤- وَمَنْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ
قَدْ اسْتَحَقَّ مَا لَهُ عَلَى الْعَمَلِ

قاعدة: الميسور لا يسقط بالمعسور

٤٥- وَيَفْعَلُ الْبَعْضَ مِنَ الْمَأْمُورِ
إِنْ شَقَّ فِعْلُ سَائِرِ الْمَأْمُورِ

قاعدة: المترتب على المأذون غير مضمون

٤٦- وَكُلُّ مَا نَشَأَ عَنِ الْمَأْذُونِ
فَذَلِكَ أَمْرٌ لَيْسَ بِالْمَضْمُونِ

قاعدة: من استعجل شيئاً قبل أوانه عُوقب بحرمانه

٤٧- مُعَاجِلُ الْمَحْظُورِ قَبْلَ أَنَّهُ
قَدْ بَاءَ بِالْخُسْرَانِ مَعَ حِرْمَانِهِ

قاعدة: المشغول لا يشغل

٤٨- وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلَا يُشْغَلُ
مِثَالُهُ الْمَرْهُونُ وَالْمُسَبَّلُ

(١) انظر: القواعد والأصول الجامعة، للشيخ السعدي (ص ٩٥).

هل يستقل الوازع الطبعي بالحكم؟
٤٩- والوازعُ الطَّبْعِي عَنِ العِصْيَانِ

كالوازعِ الشرعي بلا نُكرانٍ

من القواعد الأصولية

الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا
٥٠- وكلُّ حكمٍ دائرٌ معِ علته

صيغ العموم

- ٥١- و(أل) تقيّد الكلّ في العموم
٥٢- و(التكرات) في سياق النفي
٥٣- كذاك (من) و(ما) تفيضان معا
٥٤- ومثله (المفرد إذ يضاف)

وهي التي قد أوجبت لشرعته

في الجَمعِ والإفرادِ كالعَلِيمِ
تعطي العموم أو سياقِ النَّهيِ
كُلَّ العمومِ يا أُخيِّ فاسمعا
فافهم هُديتِ الرُّشدَ ما يُضَافُ

الصحة والفساد

- ٥٥- ولا يتم الحكم حتى تجتمع
٥٦- وإن أتى التَّحريمُ في نفسِ العَمَلِ

كل الشروط والموانع ترتفع
أو شرطه فذو فسَادٍ وخَلَلِ

مسائل وضوابط فقهية

مسألة: المترتب على دفع الصائل غير مضمون بشرطه

٥٧- ومُتْلَفٌ مُؤْذِيهِ لَيْسَ يَضْمَنُ بَعْدَ الدَّفَاعِ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ

مسألة: الشروط في العقود

٥٨- وَكُلُّ شَرْطٍ لَازِمٌ لِلْعَاقِدِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالْمَقَاصِدِ

٥٩- إِلَّا شَرْوْطًا حَلَلَتْ مُحَرَّمًا أَوْ عَكْسُهُ فَبَاطِلَاتٍ فَاعْلَمَا

مسألة: القرعة

٦٠- تُسْتَعْمَلُ الْقُرْعَةُ عِنْدَ الْمُبْهَمِ مِنْ الْحُقُوقِ أَوْ لَدَى التَّرَاحِمِ

مسألة: من يؤد واجبا عن إنسان فله الرجوع بشرطه

٦١- وَمَنْ يُؤَدِّ عَنِ أَخِيهِ وَاجِبًا لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ نَوَى يُطَالِبَا

الخاتمة

٦٢- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ فِي الْبِدْءِ وَالْخِتَامِ وَالِدَّوَامِ

٦٣- ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ شَائِعٍ عَلَى النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِ